

أعلن عن إقامة ملتقى المجلة تحت عنوان «ثقافة التسامح والسلام» من 9 الى 11 مارس الجاري

العبد الجادر: «العربي» تبنت منذ صدورها فكرة التواصل الخلاق مع الثقافات الإنسانية



جانب من الحضور



العبد الجادر يتحدث

■ أكاديميون وخبراء
ومبدعون عرب
سيشاركون بالملتقى
ليقدموا فيه خلاصة
أفكارهم
■ نأمل في أن تساهم
الاوراق المقدمة
في فتح حوار يرسخ
فكرة ثقافة التسامح
والسلام

ساهمت بفضل تبنيها ثقافة التسامح والسلام في تخفيف معاناة البشر في جميع أنحاء العالم من دون تمييز. وأشار إلى أن تلك المؤسسات هي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وجمعية الهلال الأحمر الكويتية والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية من الكويت إضافة إلى مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في المملكة العربية السعودية وموسم «أصيلة» الثقافي في المملكة المغربية ومؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب من جمهورية مصر العربية.

والسلام.. قراءة في المفهوم» و«ثقافة التسامح والسلام في الآداب» و«دور الإعلام والفن في نشر ثقافة التسامح والسلام» و«التسامح والسلام في الإسلام» و«ثقافة التسامح والسلام بين التراث والتجديد».

وأعرب عن الأمل في أن تساهم الأوراق المقدمة في الملتقى في فتح حوار متجدد يرسخ فكرة ثقافة التسامح والسلام بما تعتبره خلة وبرنامج عمل للجمعيات العربية حكومة وشعبا

مبيناً أنه سيتم خلال الملتقى تكريم عدد المؤسسات الإنسانية التي

الخلاق مع الثقافات الإنسانية دون تمييز بما جعلها جسراً متفتحاً بين أبناء الثقافة العربية وقد أضاءت لفرائها العرب صفحات من تاريخ الحضارات جميعها.

وأوضح أن أهمية الملتقى متأتية في ظل ما تمر به المنطقة العربية من حروب وصراعات وآزمات تستدعي إبراز أهمية السلام ضد الحرب والتسامح في مواجهة التطرف والتفاهم في مواجهة التنازع.

وذكر أن جلسات الملتقى موزعة على عدة محاور في «دور الكويت الإنساني، التنمية جسراً للتسامح والسلام» و«ثقافة التسامح

أعلن رئيس تحرير مجلة «العربي» الدكتور عابد العبد الجادر إقامة ملتقى المجلة الـ 14 تحت عنوان «ثقافة التسامح والسلام» في الفترة بين التاسع والحادي عشر من مارس الجاري.

وقال العبد الجادر في مؤتمر صحافي أمس إنه سيشارك في الملتقى أكاديميون وخبراء ومبدعون عرب ليقدموا فيه خلاصة أفكارهم في محاور ثقافية عدة تعالج موضوعات تاريخية وتحلل الحاضر وتستشر المستقبل.

وأضاف أن مجلة العربي «تبنت منذ صدورها فكرة التواصل

تتحدث

المبارك: «الوقود البيئي»

وقال سموه في تصريح للصحافيين عقب الاحتفال الذي أقيم أمس تحت رعاية سمو أمير البلاد بوضع حجر الأساس لمشروع الوقود البيئي التابع لشركة البترول الوطنية الكويتية في مصفاة ميناء عبدالله، أن المشروع يهدف إلى تطوير وتحديث مصفاة ميناء عبد الله والاحمدي، بمواصفات عالية الجودة تحقق لقطاع النفط ريادة في مجال توفير الطاقة النفطية والأمنة والخالية من الملوثات البيئية، منوها بأن هذا المشروع الحيوي يمثل صرحاً اقتصادياً مهماً يحتاج إلى سواعد ومساهمات أبناء الكويت المنحصرين، والذين نثق في قدراتهم وعطائهم لتواصل.

أضاف أن حرص الكويت على استغلال ثرواتها النفطية في تحقيق التنمية المستدامة، يجب ألا يكون على حساب التزاماتها بالتأقبات الدولية في مجال حماية البيئة، والحد من التغيرات المناخية التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لنا، مشيراً إلى أن الكويت كانت من أوائل الدول الداعية إلى الحفاظ على البيئة والحريصة على استخدام أحدث التقنيات لمكافحة التلوث البيئي.

في السياق نفسه أوضح وزير النفط الدكتور علي العمير أن مشروع الوقود البيئي يشكل إضافة كبرى للجهود التي تبذلها الصناعة النفطية الكويتية، لتحقيق الاستغلال الأمثل لثروة البترول الرئيسية وريادة قطاع المنتجات البترولية الكويتية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وقال العمير أن مشروع الوقود البيئي يعتبر أضخم المشاريع الكويتية حيث تبلغ حجم الاستثمارات فيه «4680» مليون دينار، يتم انفاق نسبة 20 في المئة منها في السوق المحلية، مايزودي إلى تنشيط القطاع الخاص والحركة الاقتصادية في البلاد.

ولفت الوزير العمير إلى أن هذا المشروع يعتبر عنصراً هاماً في خطة التنمية التي اعتمدها الحكومة بهدف تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في البلاد تلبية لتوجهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد في جعل الكويت مركزاً تجارياً عالمياً إلى واقع ملموس عبر التنمية الاقتصادية والبشرية، وذكر أن المشروع يشكل حلاً لمسألة تطوير صناعة التكرير في الكويت، حيث أنه يعمل على مواكبة احتياجات العالم من الوقود البيئي ذي الجودة العالية، كما أنه يهدف أيضاً إلى تطوير الكوادر الوطنية العاملة في القطاع النفطي، لتصبح قادرة على إدارة وتسيير المنشآت النفطية بمنتهى الكفاءة والأمان.

العبدالله: مشروع

أضاف العبد الله أنه وإنطلاقاً من اهتمام مجلس الوزراء بما تشهده المنطقة من تطورات وتحديات، فقد أحاط وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصباح مجلس، بالقانون الصادر من هيئة الإفتاء بوزارة الأوقاف، بشأن ما ترم به المنطقة من فتن وصراعات، موضحة رأي الشرع في تلك القضايا، وذلك من أجل وقاية الشباب وحمايتهم من التفتيل والفكر الدخيل، حيث أكدت على الجوانب الأساسية التي يجب على المسلم أن يلتزم بها تجاه هذه الأحداث، والمتعلقة بوجود الرجوع إلى العلماء أهل الذكر في مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب المحافظة والحرص على وحدة الأمة، فضلاً عن واجب الدولة في حفظ مصالح الرعية ودرء المفسد عنها، وكذلك حرمة المشاركة والانضمام إلى التنظيمات المتشددة والمنطوقة التي تنشق عصا جماعة المسلمين، وتستتبع سفك دماهم وتفتي بتكفيرهم، ومناشدة الشباب وتحذيرهم من الانخراط في هذه الفئات المتحرفة.

وبينت الفتوى كذلك الشروط والأحكام في شأن ما تتداوله وسائل الإعلام من فضل الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، بما يضمن أن يكون هذا الجهاد في موضعه الصحيح الذي يتفق مع أحكام الإسلام والحنيف وأغايته السامية، والتي تؤكد بأن الإسلام دين التسليم والوسطية ودين الرحمة والسلامة والسماحة والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للشباب، ورفع له لسمو الأمير، تمهيداً لإحالاته إلى مجلس الأمة، ويتضمن المشروع إحياء الكيان المؤسسي الذي يهدف إلى تمكين الشباب وتأكيدهم حرصاً على المحافظة على الهوية الوطنية الكويتية، وتعزيز مقوماتها ورسوخ الإيمان بالتهج الديمقراطي واحترام الحريات، والخضوع لسيادة القانون لدى الشباب، وتكريس مبدأ المواطنة والتوازن بين الالتزام بالواجبات والمطالبة بالحقوق

كما اعتمد المجلس عدداً من مشاريع المراسيم بتعيين د.هيثم

إلى مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وأن يكون المجلس راعياً له..

وأعلن الرئيس اليمني ذلك أمام العشرات من شيوخ القبائل الذين أتوا لزيارته في عدن.

ومجلس التعاون الخليجي هو الراعي الرئيسي لخطة الانتقال السياسي التي تخلى بموجبها الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن السلطة في فبراير 2012 بعد ستة من الاحتجاجات في الشارع.

وبدبر الحوار مبعوث الأمم المتحدة، جمال بن عمر، الذي أكد، الإثنين، أن الفرقاء اليمنيين موافقون على استئناف الحوار على أن يقرر هو شخصياً المكان الذي ستعقد فيه الجلسات.

وشهد اليمن في الفترة الأخيرة جدلاً بين الأحزاب حول مكان انعقاد الحوار للخروج من الأزمة.

وفيما تمسك حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس السابق علي عبدالله صالح والمتهم بالتحالف مع الحوثيين بعدم نقل الحوار من صنعاء، أعلنت أحزاب أخرى مناهضة للحوثيين رفض أي حوار تحت وطأة تهديد السلاح في العاصمة.

وسيطر الحوثيون منذ 21 سبتمبر على صنعاء، وفي 21 يناير سيطروا على دار الرئاسة وفرضوا الإقامة الجبرية على الرئيس اليمني الذي ردى بالاستقالة، واستأنفت الحكومة أيضاً، وتمكن الرئيس اليمني بعد شهر من الإفلات من الإقامة الجبرية، وانتقل إلى عدن، وتراجع عن استقالته، وعاد ليمارس مهامه متحملاً بدعم دولي واسع، فيما أغلقت معظم الدول العربية والخليجية سفاراتها في صنعاء وأجلت دبلوماسيها، من جانبها، انتقلت معظم سفارات دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدن في الأيام التي تلت وصول هادي إلى المدينة التي كانت عاصمة لدولة اليمن الجنوبي السابقة.

وقال المصدر الرئاسي إن هادي أكد أن «على سقراء الدول دائمة العضوية أن تباشر عملها من عدن».

وأعلن السفير الأمريكي في اليمن، مايو تويلر، الإثنين، دعم واشنطن الكامل للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وذلك بعد أن التقاه في عدن.

بن حلي: تشكيل

في صدارة جدول أعمال القمة العربية المقبلة في شرم الشيخ، تحت بند «صيانة الأمن القومي العربي».

أضاف أن هذا المقترح ينطلق من مرجعيات عربية عديدة، بدءاً من معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق الجامعة العربية واتفاقية الرياض للتعاون القضائي، بالإضافة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، موضحاً أن هناك «قوات ماثلة تم تشكيلها وسبقنا إليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة».

وزير الدفاع البريطاني

قوته، وأعرب الوزير فالون في بيان صادر عن السفارة البريطانية لدى البلاد، بمناسبة زيارته للكويت ضمن جولة موسعة لدول الخليج العربي، عن رغبة بريطانيا بالمساهمة في البرنامج الذي تقوده أمريكا لتدريب قوات المعارضة السورية ورفع مستواها المتوسط في مواقع تدريبية متفرقة بالشرق الأوسط.

وأشار فالون خلال اجتماعه مع قائد قوات المهمة المشتركة في التحالف الدولي لحاربة «داعش» الفريق الأمريكي جيمس تيري وقائد القوات البريطانية بالإنابة اللواء بوب بروس بجهود قوات التحالف الدولي التي ساهمت في تحرير مدينة عين العرب «كوباني» وهي العملية التي أظهرت كيفية عمل الجهود المشتركة لتعزيز ثقافة تنظيم «داعش».

مصر: القضاء

وصدق السيسي على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في ديسمبر.

وبحسب القانون، يبلغ عدد أعضاء البرلمان 567 عضواً، من بينهم 420 ينتخبون بحسب النظام الفردي و120 بنظام القائمة و27 يعينهم رئيس الجمهورية.

ونمثل الانتخابات البرلمانية مرحلة فاصلة في خارطة المستقبل التي أعلنها الجيش لدى إطاحته بالرئيس محمد مرسي عام 2013 إثر احتجاجات واسعة مناهضة لحكمه.

وانتخب السيسي، الذي كان وزيراً للدفاع وقت الإطاحة بمرسي، رئيساً للبلاد في مايو 2014.

مع الأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أن يتقدم إلى المحكمة بطلب الحكم بانتهائه التلقائية.

وقال إن المشرع يملك وفقاً لما له من سلطة تقديرية أن يفرض «تغايير للعامة متى ما كان ذلك مبرراً، وفقاً لأسباب موضوعية ومنطقية تلمحها المصلحة العامة ومقتضياتها، وبالتالي رعاية المعسرین والرفق بهم وتقادي شهر أفلأسهم ودعم الاقتصاد الوطني الذي يتجه لمد يد العون للمشاريع المتعثرة».

أضاف أن اللجنة بحثت أيضاً مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، الصادر بالمرسوم رقم 38 لسنة 1980 وأربعة مقترحات تبائية ذات صلة.

وأوضح أن المقترحات تتعلق بموضوع إعلان صحف الدعاوى واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في الإعلان، كالفكس والاتصالات الهاتفية والنبذة والنصبة وسائر وسائل التواصل، مشيراً إلى أن اللجنة ارتأت دعوة مستشاري وزارة العدل لاستكمال النباحت حول هذا الموضوع.

وأشار إلى موافقة اللجنة على مقترح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم «2» مكرراً إلى القانون رقم 31 لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل اتمامه، مبيناً أن المقترح يهدف إلى تحسين الأسر من خلال تحضير المستندات التي تؤكد أهلية الطرفين للزواج وذلك بالتوافق والتراضي بينهما فضلاً عن إقامة دورة تثقيفية لمدة أسبوعين للطرفين بهدف تحسين الروابط الزوجية.

من جهة أخرى رفضت «التشريعية» أربعة طلبات للثبابة العامة برفع الحصانة الثبابة عن النواب سعدون حماد وثبيل الفضل وعبد الحميد دشني.

من ناحيته طالب النائب سلطان اللغيصم الحكومة بالاستعدادات جيداً لجلسة الثلاثاء المقبل، والقرار فيها الاستماع إلى الإجراء التي اتخذها جميع الوزراء بشأن ملاحقة ديوان المحاسبة، وكذلك الحال بالنسبة لجلسة الخميس التي خصصها للجلس لمناقشة الأسباب التي أدت إلى تأخر تنفيذ قوانين أقرها المجلس.

وقال اللغيصم في تصريح له «أن جلسة الثلاثاء هي الأولى من نوعها التي سيرعى فيها الوزراء ما اتخذوه من إجراءات تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة، وتأتي مكملة للجلسة السابقة التي استمع فيها المجلس إلى ملاحظات ديوان المحاسبة على هذه الجهات.

أكد اللغيصم أن جلسة الخميس ستساهم في الإسراع في تنفيذ القوانين التي أقرها المجلس ولم تقم الحكومة بتنفيذها، ومنها قوانين التأمين الصحي الشامل للمتقاعدين وال B.O.T ومهيئة النقل والمشروعات الصغيرة وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وتعديلات الرعاية السكنية وتعديلات الرياضة وغيرها من القوانين غير المنفذة.

«البلدي» أقر

أن المدينة الجديدة تقع جنوب مدينة صباح الاحمد السكنية بمساحة تقدر بحوالي 61.5 كيلو متر مربع لتوفير 25 ألف وحدة سكنية مع الزام «الرعاية السكنية» بتقديم مخططات تصميم المدينة وعرضها على اللجنة قبل بدء التنفيذ في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدور القرار.

وأضاف الصانع أن استثمارات الأراضي في المدينة الجديدة ستكون موزعة على جميع الخدمات والاحتياجات التي تحتاجها المدن العصرية، موضحاً أن 58 في المئة من مساحة الأرض ستخصص للسكن الخاص والمدارس والمستوصفات والخدمات الحيوية و6 في المئة للسكن الاستثماري.

الرومي: «الكويتية»

وقالت رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الخطوط الجوية الكويتية رشا الرومي إن الطائرات التي تسلمتها الشركة هي أربع طائرات، من بين سبع من طراز «إيرباص - 320» يتم تسلمها تباعاً.

وأضافت أن «الكويتية» ستباشر تسلم خمس طائرات أخرى من الحجم العريض من طراز «إيرباص - 330» خلال الفترة بين شهري مايو ونوفمبر المقبلين، لتكون «الكويتية» حينها قد انتهت من المرحلة الأولى من مراحل تجديد أسطولها ضمن الصفقة المتعاقد عليها مع شركة إيرباص.

هادي: انقلوا

وقال المصدر الرئاسي إن «الرئيس هادي طلب نقل الحول